النرجسية الأكاديمية: في انقطاع تراكم المعرفة العربية

قسَم الحاج

جامعة بيرزيت، فلسطين

إن الإشكال الذي يواجه قراءة نتاجات الفكر العربي المعاصر في مساره التاريخي وتتبُّعها لا يكمن في أنه عجز عن تشخيص الهزيمة العسكرية في النكبة والنكسة وما تلاهما من هزائم، بل في أنه لم يستطع تحويل هذا التشخيص إلى تراكم معرفي فاعل. بمعنى أن الإنتاج الفكري العربي، في كثير منه، لم يتحوَّل إلى مسار منتِج، الأمر الذي يؤدِّي بنتاجاته إلى أن تبقى في مدار تقديم إجابات متعاقبة لأزمات متعاقبة دون حلِّها. فالمعرفة القابلة للتراكم تمثِّل شكلاً من أشكال المقاومة لما يبدو زمناً دائرياً وهزيمة مستمرة، ليس فقط من خلال الحفاظ على أثر الحاضر، وإنما من خلال فتح إمكان للتفاوض على المستقبل. وللسير خطوة إلى الأمام خارج هذه الدائرة، التي تبدو محكمة الإغلاق، تتَّخذ هذا الإضاءة من أبرز الكتابات حول الهزيمة، بوصفها حالة شبه دائمة، مثالاً على عدم فاعلية الإنتاج الفكري العربي الذي لا يبدو أنه يتراكم، ثم تتوسَّع في مسألة ضعف التراكم في الإنتاج المعرفي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية كأحد أعراض عدم التراكم العام. ولذا، فقط بُني منطق هذه الإضاءة، غير المسحية، كمحاولة للانتقال بين ثلاث حالات لهذه "الحالة الدراسية"—من الواقع إلى الفكر لتشخيص الحالة، ومن الفكر إلى المعرفة لتطبيقها، ومن المعرفة إلى المراكمة لدرسها.

مقدمة

لا تكمن مشكلة المعرفة العربية في غياب النقد بقدر ما تكمن في ضعف المراكمة عليه وتحويله إلى معرفة تاريخية متَّصلة—أي إلى منظومة فكرية قادرة، عبر التناتج وإعادة النظر، على تفكيك الأزمات والكشف عن أسبابها وتحليل شروط إنتاجها واقتراح إمكانات تجاوزها. فعلى الرغم من أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد إنتاجاً فكرياً نوعياً قدَّم تشخيصات جذرية لبنية الهزيمة العربية، على سبيل المثال، وحدَّد أسبابها وشروطها التاريخية... إلا أن حضور الكتابات التي واصلت البناء على هذا الإرث النقدي بدت أكثر محدودية منذ مطلع الألفية من حيث استخدامها أو مجرَّد استدعائها. وتزداد هذه المفارقة وضوحاً بالنظر إلى الواقع العربي الذي لم يشهد خلال العقود اللاحقة تجاوزاً للشروط التي أنتجت الهزيمة، بل ازدادت فيه مؤشرات النكوص والتردِّي والتفكُّك. لقد واصلت دولة ما بعد الاستعمار، في كثير من السياقات العربية، إعادة إنتاج البنى التي تحول دون القطع الفعلي مع الميراث الاستعماري، ما جعل المجتمعات العربية، وهذا حال الدولة التي تعيش فيها، عرضةً لإعادة إنتاج علاقات التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لا تسعى هذه الإضاءة إلى تقديم تاريخ تسجيلي للهزائم العربية، بل اتخاذها مثالاً لتحليل مسألة جوهرية تمسُّ الإنتاج الفكري العربي، ومضمونها هو: لماذا يبدو أن الفكر العربي يواجه أزمة بنيوية في تحويل الخبرة التاريخية المتراكمة في الأزمات السياسية والاجتماعية إلى منظومة معرفية فاعلة. وفي هذا السياق، تجادل هذه الإضاءة بأن الإشكال الذي يواجه قراءة نتاجات الفكر العربي المعاصر وتتبُّع مسارها التاريخي، لا يكمن في العجز عن تشخيص الهزائم والنكسات، بل يكمن في عدم التمكُّن من تحويل هذا التشخيص، متعدِّد الأوجه لواقع متكرِّر، إلى تراكم معرفي قابل للبناء عليه. الأمر الذي يزجُّ بالنتاجات الفكرية العربية في مدار تقديم إجابات متعاقبة لأزمات متعاقبة دون الانتقال من التشخيص والوصف إلى بناء برنامج عملي للتعافي.

لقد انشغلت مجموعة من الكتابات العربية، منذ هزيمة حزيران 1967، بالسؤال عن معنى الهزيمة وموقعها في بنية المجتمع العربي، وعن علاقتها بالتخلُّف والانحطاط وشروط إنتاج واقع التبعية فيه. وتوزَّعت هذه الكتابات بين اتجاهين: واحد سعى إلى تشخيص الكارثة وتحليل أسبابها وبنيتها، وآخر جعل من الاعتراف بالهزيمة شرطاً لمقاومتها، سواء عبر الكتابة النقدية أو استعادة الأمل وإعادة بناء القدرة على الفعل التاريخي. غير أن ما ظلَّ أقل حضوراً هو الكتابة التي تتَّخذ من هذه الهزيمة موضوعاً للتراكم المعرفي المستمر بحيث تتحوَّل من "حدث" تاريخي باعث على النكوص إلى "درس" تاريخي منتج للمعرفة، ومن لحظة انكسار إلى نقطة انطلاق لإعادة بناء شروط تؤمِّن نجاح الفعل وتحقيق التغيير.

لم تكن النكسة مجرَّد هزيمة عسكرية، بل كانت لحظة كاشفة لأزمات أعمق قبلها. فمن ناحية، سعى المفكرون العرب في عصر النهضة لتقديم تصورات أيديولوجية ونظرية كحلول لأزمات مجتمعاتهم في عهد الاستعمار ودولة ما بعد الاستعمار، تنوَّعت بين بحث عن الهوية وتساؤل عن معنى النهضة. وبينما أجريت الكثير من المناظرات ودارت العديد من السجالات بين المفكرين حول هذا الشأن، تلقّى الوطن العربي، من جهة أخرى، صدمة كبرى وارتكاساً عنيفاً ألمَّ بأحد أكبر مشاريعه الأيديولوجية والسياسية—أي المشروع القومي العربي بعد هزيمة سنة 1967. لقد كانت النكسة الرضَّة الأعنف التي مني بها العرب في القرن العشرين على الرغم مما تلاها من هزائم كبرى وانتصارات صغرى. ولهذا، فقد تلاقى هذان الرافدان، سجالات الهوية في عصر النهضة وسجالات التعافي من هزيمة النكسة، فيما كان يفترض أن يؤدي إلى نجاح الخطاب النهضوي العربي، ورؤى المفكرين العرب لمشروعهم الجمعي.

من الواقع إلى الفكر: تشخيص الحالة

يأتي كتاب صادق جلال العظم **النقد الذاتي بعد الهزيمة** (1967)[1] في مقدمة الأعمال التي تعاملت مع هزيمة حزيران لإعادة التشريح الذاتي لبنية الفكر العربي من الداخل. فقد طرح العظم سؤالاً مركزياً هو: لماذا هُزمنا؟ محوِّلاً الهزيمة من واقعة عسكرية إلى موضوع للنقد الذاتي والتحليل السياسي والاجتماعي والثقافي. لم يكن نقده موجَّهاً إلى النتائج العسكرية للحرب فحسب، وإنما إلى البنية التي جعلت الهزيمة ممكنة—أي إلى منظومة الشروط التاريخية التي أنتجت المجتمع العربي الحديث في ظل دولة القومية التي قادت إليها حركات الاستقلال

وأرهقتها الانقلابات العسكرية. وقد عنى ذلك، من ضمن ما عناه، أن شروط إنتاج المجتمع العربي نفسه هي التي قادت إلى هزيمة المجتمع العربي (في عهد الهيمنة العثماني، ودول ما قبل الاستقلال، ودول ما بعد الاستقلال).

ومن هذه الزاوية، يمكن قراءة تحليل العظم بوصفه محاولة للكشف عن شروط إنتاج الواقع العربي نفسه، باعتبار أن الهزيمة لم تكن حادثة منفصلة عن بنية المجتمع، وإنما نتيجة تاريخية لتراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية سابقة عليها. فالهزيمة، بهذا المعنى، لا تكشف فقط عن ضعف المؤسسة العسكرية أو قصور القرار السياسي، وإنما تكشف عن اختلال أعمق في العلاقة بين المجتمع والدولة والمعرفة والفعل السياسي. كما وتكشف عن فجوة بين الصورة التي ينتجها العرب عن ذواتهم الجماعية وبين قدرتهم الفعلية على تحويل هذه الصورة إلى ممارسة تاريخية. وفي هذا السياق، يعقِّب فيصل دراج شارحاً مقولة العظم بالقول إن هزيمة سنة 1967 هي هزيمة راهنة—"هزيمة متوالدة لا تصدر عن مؤامرات خارجية بل عن عجز عربي مقيم، تتوازعه الشعوب والسلطات معاً."[2] وبذلك، ينتقل مفهوم الهزيمة من دلالته العسكرية المباشرة إلى دلالة بنيوية، تصبح معها الهزيمة نتيجةً لإعادة إنتاج شروط العجز داخل المجتمع والدولة.

ويتقاطع هذا التحليل مع ما طرحه مهدي عامل لاحقاً حول هزيمة حزيران، في كتابه **في تمرحل التاريخ** (1973-1976)،[3] حول شروط "تنمية التخلُّف" في المجتمع العربي، وإنتاج "وعي التخلُّف" في المجتمعات التابعة. يؤمن أن عامل اندماج المجتمعات المستعمَرة والتابعة في النظام الرأسمالي العالمي يعمل، من خلال التقسيم العالمي للعمل، على إنتاج التنمية والاقتصاد في المركز وإعادة إنتاج التخلُّف في الأطراف، ما يعمل على "تنمية التخلَّف" ويعمِّق شروط التبعية للأطراف دون إعادة تشكيل الشرط التاريخي والاقتصادي المستقل. وعليه، يصبح التخلُّف ذاته جزءاً من آلية إعادة إنتاج النظام العالمي. ينتقد عامل التصوُّر الخطِّي لمراحل التاريخ، ولا سيَّما إسقاط النموذج الأوروبي في التحديث والتطوُّر على المجتمعات التابعة، ذلك أن التشكيلات الاجتماعية التابعة لا تمرُّ بالضرورة بالمراحل التاريخية ذاتها التي مرَّت بها المجتمعات الأوروبية، وإنما تتداخل فيها أنماط إنتاج مختلفة، تنتمي إلى أزمنة تاريخية متعدِّدة، وتخضع لعلاقات مركَّبة من التبعية والصراع الطبقي.[4] فتمرحل التاريخ عند عامل يرتبط بتمرحل تاريخ البنية الاجتماعية، ما يعني أنه "مرتبط بالضرورة بالحركة المحورية للصراع الطبقي في هذه البنية، في شكل يحدِّد هذه الحركة ببنية التناقض الاقتصادي."[5]

وعلى ذلك، فإن نقد بنية المجتمع العربي وشروط إنتاجه، إلى جانب نقد "وعي التخلُّف" المتراكم في الوعي الاجتماعي، يتقاطع مع الهزائم العسكرية والسياسية المتعاقبة ليكشف عن بنية أعمق من العجز عن تحويل المعرفة إلى فعل تاريخي. وقد انعكس هذا العجز بدوره على الإنتاج الفكري والمعرفي والأيديولوجي العربي، فلم تعد الهزيمة مجرَّد نتيجة للأزمة، بل أضحت جزءاً من آليَّة إعادة إنتاجها. وفي هذا السياق، يحلِّل ياسين الحافظ، في **الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة** (1978)،[6] البنى المجتمعية التي مكَّنت الهزيمة من الاستفحال والاستمرار، ويعزوها إلى بنية العجز المتمثِّلة في: الاستبداد، والتخلُّف الاقتصادي، وضعف الإنتاج العلمي، وغياب الدعامات الأساسية للنهضة على مستويات الدولة والاقتصاد والمجتمع. وقد أدى ذلك إلى عدم مراوحة المشاريع السياسية

والاقتصادية العربية حدَّ الشعار والدعوة إلى العمل، دون دخول هذه الدعوة في حدِّ التطبيق الفعلي.[7]

وبينما تنصرف كثير من الكتابات إلى تحليل الشروط البنيوية والسياسية والاقتصادية لإعادة إنتاج التخلُّف العربي، تتَّجه كتابات محيي الدين صبحي وجورج طرابيشي إلى مساءلة البنية العميقة للوعي العربي بوصفها أحد المكونات الأساسية للأزمة. فمحيي الدين صبحي، في **الأمة المشلولة: تشريح الانحطاط العربي** (1997)،[8] وبقراءة تتَّسم بوضوح التشخيص وصرامة الدلالة، يربط بين فقدان السلطة والاستقلال وبين ما يسميه "شلل الإرادة" العربية و"فقدان إرادة المصير". وهذا ما يسهم في تكريس ما يسمِّيه صبحي بـ"وعي التخلُّف" في مواجهة "وعي التقدُّم."[9] ووفق هذا التصوُّر، لا تنحصر أزمة الأمة العربية في اختلال البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل تمتدُّ إلى تآكل القدرة الذاتية على الفعل التاريخي، أي إلى العجز عن تحويل الإرادة السياسية والاجتماعية إلى مشروع نهضوي قادر على إعادة تشكيل شروط الواقع.

وفي هذا الإطار، يقرأ صبحي حالة الانحطاط العربي بوصفها نتاجاً لتفاعل ثلاثي مركَّب يجمع بين: ما فعله العرب بأنفسهم، وما فعلته الأنظمة العربية بعضها بالبعض الآخر، وما فعله الاستعمار بهم.[10] لا يشير هذا التقسيم إلى عوامل منفصلة، بقدر ما يكشف عن تداخل مستويات داخل عملية تاريخية واحدة أسهمت في إنتاج العجز واستمراره. فـ"التخلُّف يفرز الوعي الخاص به، وعي محدود بمجتمع وطرق إنتاج ونظم حكم ومؤسسات علمية وتراث ثقافي ومناهج بحث- كلّها متخلِّفة—متخلِّفة بالنسبة إلى مثيلاتها في مجتمعات حديثة متقدمة تقوم على الديموقراطية والتصنيع والعلمانية ونشر العلم والثقافة عبر مؤسسات خاصة بها."[11] وتجاوز هذه الحالة لا يمكن أن يتحقَّق من خلال معالجة نتائجها الظاهرة فقط، بل يقتضي تحوُّلاً في أنماط التفكير والوعي والإرادة، باعتبار أن أيَّ تغيير تاريخي مستدام يفترض إعادة بناء الذات القادرة على الفعل التاريخي.

ينقل جورج طرابيشي، في كتابه **من النهضة إلى الردة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة** (2000)،[12] النقاش من شروط التخلُّف الموضوعية إلى شرح الكيفية التي يُعاد بها إنتاج التخلُّف داخل الوعي والثقافة. ويربط طرابيشي حالة الارتداد العربي بما يطلق عليه "الجرح النرجسي الأنثروبولوجي،"[13] وهو تعبير عن حالة نفسية وثقافية تنشأ عن الإحساس بالعجز والهزيمة وفقدان القدرة على مجاراة الآخر الغربي، فتدفع إلى آليات دفاعية تسعى إلى إنكار الواقع أو إعادة تأويله بدلاً من مواجهته نقدياً.[14] ويظهر هذا الإنكار، في تجليين اثنين: يتمثَّل الأول في الارتداد المستمر إلى الماضي والتمركز حول التراث، بوصفهما وسيلتين لإعادة بناء صورة إيجابية للذات وتعويض الإحساس التاريخي بالخسارة والنقص. ويتمثَّل الثاني في التيار التحديثي، الذي يعمل على دراسة بنية التراجع والتأخر في الوطن العربي وتحليلها سعياً لاستعادة المركزية العربية في التاريخ والتخلُّص من راهن التبعية.[15]

وعلى ذلك، لا يعود استدعاء التراث لدى طرابيشي مجرَّد تعبير عن الاهتمام بالماضي، وإنما يمكن أن يتحوَّل إلى آليَّة لتعويض العجز الراهن عبر استعادة أمجاد الماضي. فكلَّما تعذر إنتاج القوة والتقدم في الحاضر، ازدادت الحاجة إلى البحث عن مصادر رمزية للقوة في الماضي بما يجعل التراث مجالاً لإثبات الذات أكثر من كونه

موضوعاً للفحص النقدي التاريخي. ومن هنا يلتقي تحليل طرابيشي مع أطروحة صبحي حول "شلل الإرادة": ففي الحالتين لا تكمن الأزمة فقط في الشروط الخارجية التي أحاطت بالمجتمعات العربية، وإنما أيضاً في الكيفية التي تحوَّلت بها الهزيمة والتبعية إلى بنى في الوعي تعيق إنتاج إرادة تاريخية قادرة على تجاوزهما.

وبذلك يمكن القول إن الخيط الناظم لهذه الكتابات لا يتمثَّل في مجرد تفسير الهزيمة، وإنما في البحث عن الشروط التي تجعل الهزيمة قابلة لإعادة الإنتاج. فالعظم يكشف البنية الداخلية التي أنتجت الهزيمة، وعامل يفسر كيفية إعادة إنتاج التخلُّف داخل علاقات التبعية، والحافظ يحلِّل العجز عن تحويل المشروع القومي إلى فعل تاريخي ومؤسَّسي، بينما يركِّز كلٌّ من صبحي وطرابيشي على أبعاد الإرادة والوعي في استمرار الأزمة. ومع ذلك، تظلُّ المشكلة الأعمق في محدودية التراكم اللاحق على هذه المنظومة النقدية، إذ لم تتحوَّل هذه الأعمال، على نحو كافٍ، إلى تقليد معرفي تراكمي يعيد اختبار فرضياتها في ضوء التحوُّلات اللاحقة. وفي هذه الحالة، ليس المطلوب هو إنتاج نقد جديد للهزيمة فحسب، وإنما بناء معرفة تراكمية قادرة على تحويل النقد السابق إلى مادة لإنتاج أسئلة جديدة، وعلى الانتقال من تشخيص العجز إلى فهم آليات إعادة إنتاجه، ومن فهم الهزيمة إلى بناء شروط تجاوزها. وعند هذه النقطة تحديداً يصبح فعل الكتابة نفسه جزءاً من الفعل التاريخي: ليس لأن الكتابة وحدها قادرة على تغيير الواقع، بل لأن التغيير يفقد أحد شروط إمكانه حين يعجز المجتمع عن إنتاج معرفة نقدية متراكمة تفهم واقعه وتراجع تجاربه وتبني على ما أنتجه سابقاً. وبهذا تظهر مفارقة أخرى لا تتعلَّق فقط بعدم تكرار الهزيمة بل بكون تكرارها صار جزءاً من واقع "النكبة المستمرة"، بوصفها هزيمة بنيوية، كان أحد أسبابها هو عدم قدرة العرب، وخاصة الفلسطينيين، على تحويل تاريخهم إلى تاريخ، وفقاً لتحليل إلياس خوري في **النكبة المستمرة** (2023).[16]

ولكن السؤال المركزي، الناتج هنا عن دراسة "مثال الهزيمة" في حدث نكسة 1967، هو: أي كتابة نريد لتجاوز شرط التبعية والنكوص والهزيمة؟ فكثير من الكتابات التي تناولت أزمة مجتمعات المعرفة العربية ومنظومات البحث الاجتماعي فيها (وهي القضية موضع الشاهد في هذه الإضاءة) تشير إلى أن الأزمة لا تقتصر فقط على بنية الإنتاج الفكري العربي، وإنما تشمل، طبيعة الإنتاج المعرفي المكتوب باللغة العربية، وبالشروط التي تحكم إنتاجه وتداوله وتراكمه.

من الفكر إلى المعرفة: تطبيق الحالة

في هذا السياق، يحلِّل عدنان الأمين في كتابه **إنتاج الفراغ: التقاليد البحثية العربية** (2021)[17] منظومة إنتاج البحث العربي بوصفها منظومة تعيد إنتاج تقاليد اجتماعية وأكاديمية تجعل كثرة الإنتاج ممكنة دون أن تؤدي بالضرورة إلى تراكم معرفي. ويردُّ الأمين غياب هذا التراكم إلى مسألة جوهرية تمسُّ صميم الإنتاج البحثي، تتمثَّل في محدودية الإضافة المعرفية التي تقدِّمها نسبة واسعة من الدراسات العربية، أو ضعف هذه الإضافة بحيث لا تتيح للأبحاث اللاحقة إمكانية البناء عليها وتطويرها. ونتيجة لذلك، تدور الدراسات في حلقة مفرغة من إعادة

إنتاج الموضوعات والأسئلة نفسها، فيتضخَّم حجم الإنتاج الكمِّي دون أن يقابله نمو موازٍ في الرصيد المعرفي المتراكم، فيبدو الباحث، مع كل دراسة جديدة، وكأنه يبدأ من نقطة الصفر.[18]

تكتسب أطروحة الأمين أهميتها من أنها لا تكتفي بإحالة أزمة الإنتاج المعرفي إلى المنظومات البنيوية والتاريخية التي تشكِّل شروط إنتاجه، بل ويشير بإصبع الاتهام إلى الباحثين أنفسهم الذين يعملون على إعادة إنتاج الشرط المعرفي العربي الراهن. يحلِّل الأمين عدداً هائلاً من الدراسات العربية والمنشورة باللغة العربية في مجال التربية، وتناهز 7000 دراسة، ويجد أن معظمها لا يقدِّم إضافة معرفية جوهرية، في حين يرى أن إنتاج الباحثين أنفسهم باللغة الإنجليزية يتَّسم، في حالات عديدة، بدرجة أعلى من الجدَّة والرصانة الأكاديمية. ومن ثم، يطرح الأمين مسألة بالغة الحساسية تتَّصل بالعلاقة بين اللغة، والممارسة البحثية، ومعايير الإنتاج الأكاديمي، وشروط الاعتراف بالمعرفة العربية. وبذلك، يشخِّص الأمين نمطاً من الإنتاج المعرفي باللغة العربية يقوم، في جانب واسع منه، على مسار يبدأ من الباحث وينتهي إلى إعادة إنتاج معرفة محدودة الإضافة، الأمر الذي يحول دون تشكُّل تقليد بحثي تراكمي قادر على تطوير الأسئلة والمفاهيم والمناهج. هنا، تصبح كثرة الدراسات، في هذه الحالة، مؤشِّراً على النشاط البحثي من الناحية الكمِّية، لا بالضرورة على تطور المعرفة من الناحية النوعية.

غير أن اختزال الأزمة في ممارسات الباحثين قد يحجب جانباً آخر لا يقلُّ أهمية يتعلَّق بالبنية المؤسسية والاقتصادية التي تتحرَّك ضمنها الجماعة العلمية العربية. وهنا تكتسب أطروحة ساري حنفي وريغاس أرفانتيس في كتابهما **البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة** (2015)[19] أهمية خاص، إذ ينظر المؤلفان إلى أزمة إنتاج المعرفة، ولا سيَّما في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية، بوصفها أزمة بنيوية ومؤسسية بقدر ما هي أزمة معرفية أو أزمة باحثين.

إن منظومة إنتاج المعرفة العربية تعاني، وفق هذا الطرح، من التفكُّك والتَّشرذم، في ظلِّ ضعف اقتصاد المعرفة وشروط تمويل البحث العلمي. ومن أبرز مظاهر ذلك الضعف محدودية مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث الأساسي، فضلاً عن ضعف الاعتراف المؤسسي بالجماعة العلمية العربية على الرغم من وجود أعداد كبيرة من الباحثين والمؤسسات الأكاديمية.[20] ولا تقف المشكلة عند حدود التمويل أو المؤسسات، وإنما تمتدُّ إلى طبيعة العلاقات التي تربط أفراد الجماعة العلمية بعضهم بالبعض الآخر، إذ يشير حنفي وأرفانتيس إلى ضعف الاقتباس المتبادَل بين الباحثين العرب، الأمر الذي يحدُّ من تشكُّل حقل معرفي عربي متماسك، ويؤدي إلى تهميش المعرفة المنتَجة محلياً وإضعاف حضورها وانتشارها وإمكان تراكمها.[21]

هذا، وتتَّصل هذه المشكلة كذلك بهيمنة معايير النشر الأكاديمي الدولية، وبخاصة تلك المرتبطة بالمجلات الناطقة باللغة الإنجليزية. فقد أظهر تحليل حنفي لعيِّنات من الإنتاج المنشور في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية أن جزءاً مهمّاً من هذا الإنتاج يتَّجه إلى النشر باللغة الإنجليزية ووفق معايير النشر الأكاديمي الغربية. وعلى الرغم من أن هذا المسار قد يوسع نطاق انتشار البحث العربي وإمكان دخوله في دوائر المعرفة العالمية،

فإنه قد ينتج، في الوقت نفسه، انفصالاً بين المعرفة المنتَجة وسياقها الاجتماعي والمحلِّي، ولا سيَّما عندما تصبح معايير الاعتراف الأكاديمي مرتبطة أساساً بما هو قابل للنشر في منظومات معرفية خارج السياق العربي.[22]

من المعرفة إلى المراكمة: درس الحالة

استناداً إلى ذلك كلِّه، وسعياً للإجابة عن سؤال الإضاءة المركزي: لماذا يبدو أن الفكر العربي يواجه أزمة بنيوية في تحويل الخبرة التاريخية المتراكمة بالهزيمة إلى معرفة متراكمة؟ يمكن الإشارة هنا إلى تفاعل مستويين من الشروط. فمن جهة، تعمل البنية السياسية والاقتصادية والمؤسَّسية على تضييق المجال الذي يمكن أن يتطوَّر داخله الإنتاج المعرفي، فتعمل على الحدِّ من قدرته على التحوُّل إلى معرفة تراكمية ذات أثر. ومن جهة أخرى، تتَّصل المشكلة ببنية التفكير والممارسة المعرفية ذاتها، وبأنماط إنتاج المعرفة وتداولها والاعتراف بها. ولذلك، فإن ضعف التراكم لا يمكن تفسيره بالشروط الخارجية وحدها، كما لا يمكن اختزاله في قصور الباحثين أو ضعف بعض الكتابات، وإنما ينبغي النظر إليه بوصفه نتيجةً لتفاعل البنية الخارجية التي تحدِّد إمكانات إنتاج المعرفة مع البنية الداخلية التي تحدد علاقتنا بالمعرفة السابقة وبالآخرين وبعملية التراكم نفسها.

ومن هنا، يمكن فهم المفارقة الأساسية على النحو التالي: لقد راكم الفكر العربي تشخيصات للهزيمة أكثر مما راكم معرفةً بها وبرامج عمل سياسية وأيديولوجية واجتماعية يتجاوزها—أي أنه نجح، بدرجات متفاوتة، في إنتاج خطاب حول الأزمة، لكنه واجه صعوبة أكبر في تحويل هذا الخطاب إلى تقاليد بحثية ومنهجية تتَّصل بعضها بالبعض الآخر، أو إلى جماعات معرفية قادرة على الحوار والنقد والبناء، أو إلى معرفة تؤثِّر بصورة مستمرَّة في السياسات والممارسات. وبذلك، فقد ظلَّ جزء من الفكر العربي يعيد إنتاج السؤال نفسه، أو يعيد تشخيص الأزمة من مواقع مختلفة دون أن يتحوَّل كلُّ تشخيص جديد بالضرورة إلى حلقة في سلسلة معرفية متراكمة.

إن تجاوز شرط التبعية الفكرية وأزمة الإنتاج الفكري العربي لا يمكن أن يتحقَّق بمجرَّد زيادة حجم الإنتاج البحثي، ولا بمجرَّد نقل المعرفة العربية إلى لغات النشر العالمية، وإنما يتطلَّب الانتقال من منطق إنتاج المعرفة إلى منطق إنتاج المعرفة القابلة للتراكم. ولا شكَّ أن هذا يفترض، من جهة، تطوير الممارسة البحثية نفسها بحيث تنتج إضافة معرفية واضحة يمكن للباحثين اللاحقين البناء عليها، ومن جهة أخرى، بناء جماعة علمية أكثر ترابطاً وقدرة على الحوار والاقتباس والتراكم، وتطوير مؤسسات تمويل ونشر واعتراف علمي تعزز إنتاج المعرفة من داخل سياقاتها الاجتماعية والتاريخية. فالمسألة، في جوهرها، ليست فقط في سؤال: "كم نكتب؟" ولا حتى "بأيِّ لغة نكتب؟" وإنما تكمن في سؤال: ما الذي تضيفه الكتابة إلى المعرفة، وكيف تتحوَّل هذه الإضافة إلى تراكم معرفي قادر على إنتاج أسئلة جديدة وتجاوز شروط التبعية وإعادة إنتاجها؟

إن المعرفة القابلة للتراكم تمثِّل شكلاً من أشكال المقاومة الزمنية—مقاومةً للانقطاع والهزيمة، ليس فقط من خلال الحفاظ على أثر الحاضر، وإنما من خلال فتح إمكان للتفاوض على المستقبل. فالنتاج المعرفي لا يراهن

على مقدار أثره المباشر في اللحظة الراهنة فحسب، بل يراهن كذلك على قدرته على البقاء، والتراكم، والدخول في حوار مع ما سبقه وما سيأتي بعده. ومن ثمَّ، فنحن لا نكتب "للحظة المريضة"[23] بوصفها موضوعاً للتوصيف والتشخيص والرثاء فقط، وإنما نكتب لأجل الحاضر ورغماً عنه في الوقت ذاته—أي على الرغم من الشروط التي تحدِّد مسارات النتاج الفكري العربي وأنماطه، وتضيِّق ممكناته وإمكاناته.

إلا أن هذه الوظيفة التي يمكن أن تؤدِّيها الكتابة تضعنا أمام مفارقة أساسية في واقع إنتاج المعرفة العربية، وهي غزارة الإنتاج التي لا تقابلها بالضرورة قدرة مماثلة على التراكم. فمن المتكرِّر ملاحظته أن الكتابات الأكاديمية المنتجة في المنطقة العربية، على الرغم من كثرتها وتنوُّعها في الحقول والتخصُّصات المختلفة، تعاني من ضعف واضح في المراكمة على الإنتاج المعرفي السابق. لا يتعلَّق الأمر هنا فقط بمستوى الأطروحات أو بوجود ثغرات مركزية في بعض النتاجات الفكرية، وهي مسائل جرى تناولها سابقاً، وإنما يتعلَّق الأمر بالسؤال عن العلاقة التي تقيمها الكتابة الجديدة مع ما أُنتِج قبلها: لماذا لا يتحوَّل هذا الكمُّ الكبير من الإنتاج إلى معرفة تراكمية؟ ولماذا يظلُّ الحوار بين الأجيال المعرفية محدوداً؟ ولماذا لا يقرأ الباحثون العرب بعضهم البعض الآخر بالقدر الذي يسمح بتكوين تقاليد بحثية متَّصلة وقابلة للتراكم؟

لقد تناولت أبرز الأدبيات التي أشرنا إليها في هذه الإضاءة، غير المسحية، هذه الظاهرة من زوايا متعدِّدة، ففسَّرتها تارةً بوصفها نتاجاً للشروط الاجتماعية والسياسية التي تحكم إنتاج المعرفة، وتارةً بوصفها نتيجة لشروط إنتاج الفكر والمعرفة، أو لسياسات الاعتراف الأكاديمي، وأنظمة النشر والاقتباس وآليات توزيع المكانة والمحترميَّة داخل الحقول العلمية. ولذا، تكشف هذه المقاربات، مجتمعة، أن ضعف التراكم ليس مجرَّد مشكلة فردية تتعلَّق بضعف الباحث أو قصور النص، وإنما يرتبط ببنية أوسع تحكم إنتاج المعرفة وتداولها والاعتراف بها.

ومع ذلك، ربما يغيب عن جزء من هذه التفسيرات مستوى آخر من التحليل، لا يتعلَّق بشروط إنتاج المعرفة فحسب، وإنما بآليات استقبالها وتبرير الذات داخل أوساط إنتاج المعرفة العربية. قد لا يكون ضعف التراكم ناجماً عن غياب الشروط المؤسَّسية أو الاقتصادية أو الأكاديمية الملائمة فحسب، بل قد يرتبط أيضاً بالطريقة التي يتعامل بها منتجو المعرفة مع المعرفة السابقة، وبالآليات التي يستخدمونها لتبرير تجاوزها أو عدم الدخول في حوار معها. ومن هنا، يصبح السؤال أكثر تحديداً: هل تعاني المعرفة العربية من نقص في الإنتاج فحسب، أم من آليات ثقافية وأكاديمية تجعل كل جيل من المنتجين يميل إلى إعادة إنتاج نفسه، بدل البناء على ما أنتجه السابقون؟ وبهذا المعنى، لا تعود مشكلة التراكم مسألة كمِّية تتعلَّق بعدد الكتب والأبحاث المنشورة، وإنما تصبح مسألة تتعلَّق بعلاقة المعرفة بذاتها وبماضيها—أي بقدرة الحقل المعرفي على الاعتراف بإنتاجه السابق، وقراءته، ونقده، وتجاوزه، والبناء عليه. وهنا تحديداً يمكن فهم "آليات تبرير الذات"[24] بوصفها أحد المداخل الممكنة لتفسير استمرار القطيعة المعرفية وضعف التراكم في الإنتاج الفكري العربي، وهي تلك الآليات التي تسمح باستمرار تشخيص الأزمة وإعادة إنتاج خطابها دون أن يتحوَّل هذا التشخيص بالضرورة إلى عمل معرفي جادٍّ ونوعيٍّ قادر على إنتاج مسار تراكمي. فالمشكلة لا تبدو، في هذه الحالة، في ندرة الكتابة، وإنما في عجز الكتابات

المتراكمة عن التحول إلى خط معرفي متصل، أو إلى تقاليد بحثية ومنهجية يبني بعضها على البعض الآخر.

إن هذه الآليات تعمل على مستويات متعدِّدة. فمن جهة، تسهم بعض سياسات النشر والاعتراف الأكاديمي الداخلية في إنتاج معرفة تنتقص من إنتاجها السابق بدل أن تبني عليه بحيث يصبح الاعتراف بالمساهمة الجديدة مرتبطاً أحياناً بالتمايز عن السابق أكثر من ارتباطه بتطويره أو نقده. ومن جهة أخرى، قد يتَّخذ بعض الباحثين موقعاً متمركزاً حول ذواتهم المعرفية، فيتعاملون مع موضوعاتهم أو مقارباتهم كما لو أنهم يؤسِّسون لشيء لم يُطرح من قبل، وهو ما يمكن أن نطلق عليه، بصورة إجرائية، "النرجسية الأكاديمية"، أي الميل إلى تضخيم جدَّة المساهمة الفردية وتقليص حضور السابقين فيها بما يضعف إمكان بناء المعرفة بوصفها فعلاً جماعياً وتراكمياً. ولا تتوقَّف المشكلة عند هذا المستوى الفردي، إذ إن الكتابات النوعية والجادَّة قد تجد نفسها في مواجهة بنية معرفية داخلية إلى جانب البنية السياسية والمؤسسية الخارجية التي تحدِّد شروط إنتاج المعرفة. ولذا، فإن التفكُّك داخل الجماعة المعرفية، وضعف شبكات التعاون والحوار، وغياب التقاليد البحثية المستقرَّة... عوامل كلُّها تجعل العمل الفكري الفردي صعب التحوُّل إلى مشروع معرفي جماعي قابل للاستمرار.

هنا نلاحظ أن الأكاديمي في الحقل الجامعي، على سبيل المثال، ليس منتجاً للمعرفة بمعزل عن شروط اجتماعية ومؤسَّسية، بل هو جزء من شبكة مركَّبة من علاقات المصالح والسلطة والمنافسة والاستقطاب والتراتبية والاعتراف.[25] وعليه، فإن إنتاج المعرفة لا تحكمه فقط معايير البحث العلمي وإنما تتداخل فيه أيضاً سياسات الاعتراف التي تحدِّد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ما الذي يُمنح قيمة أكاديمية، ومن الذي يُعترف بإنتاجه، ومن الذي يُهمَّش أو يبقى خارج دوائر التداول هو وإنتاجه. وفي هذا السياق، يصبح التراكم المعرفي نفسه محكوماً بسوسيولوجيا الحقل الأكاديمي.[26] وفوق ذلك كلِّه، قد تدفع المنافسة على المكانة الأكاديمية، والموارد، والنشر، والترقيات والتثبيت، والمواقع المؤسَّسية... نحو تمركُز الإنتاج المعرفي حول الفرد بدلاً من تطوير مشاريع بحثية جماعية وتراكمية طويلة الأمد. ويزداد الأمر تعقيداً مع تراجع مساحات العمل البحثي التطوعي والجماعي المستقل، إذ تصبح المعرفة مرتبطة بصورة أكبر بمنطق المشروع والتمويل والمردود الفردي، لا بمنطق بناء تقليد بحثي تراكمي مشترك.

وبذلك، لا تعود مشكلة منظومات المعرفة العربية مقتصرة على غياب الأفكار أو ضعف القدرة على التشخيص، وإنما تمتدُّ إلى البنية الاجتماعية والمؤسَّسية التي تُنتج المعرفة وتمنحها الاعتراف، وهذا ما يجعل سؤال التراكم سؤالاً سوسيولوجياً بقدر ما هو سؤال إبستمولوجي—أي كيف يمكن أن تتراكم المعرفة إذا كان الحقل الذي ينتجها يقوم على منافسة الأفراد على الاعتراف أكثر مما يقوم على بناء الذاكرة البحثية المشتركة؟ فقد يُنتِج كلُّ باحث معرفةً تبدو جديدة بالنسبة إليه، بينما تظلُّ منفصلة عن السلسلة التراكمية السابقة عليها. وهنا يلتقي خداع الذات المعرفي مع بنية الحقل الجامعي: الأول يجعل الباحث يتوهَّم جِدَّة ما ينتجه، والثاني قد لا يوفِّر الحوافز المؤسَّسية الكافية للبحث عن السابق والبناء عليه وتجاوزه.

خاتمة

وفي المحصِّلة، فإن ضعف التراكم لا يمكن اختزاله في غياب الموارد أو ضعف المؤسسات أو سياسات النشر والاعتراف، على الرغم من أهمية هذه العوامل، كما لا يمكن ردُّه إلى قصور الباحث الفرد وحده. إنه ينتج، بدرجات مختلفة، من تفاعل بنية خارجية تحدِّد شروط إنتاج المعرفة، وبنية داخلية تحدِّد كيفية استقبالها والاعتراف بها وتداولها والبناء عليها. ومن هنا، تصبح "آليَّات تبرير الذات" مدخلاً لفهم كيف يمكن لجماعة معرفية أن تستمرَّ في إنتاج خطاب نقدي كثيف حول أزمتها، بينما تظلُّ عاجزة عن تحويل هذا الخطاب إلى ممارسة معرفية تراكمية تتجاوز التشخيص إلى العمل.

ومن هذا المنظور، فإن الفكر العربي الذي يراكم على ما سبقه لا يعني بالضرورة أن شروط الأمل فيه قد توافرت، بقدر ما يمثِّل "مقاومة لواقع اليأس"، بالمعنى الذي يشير إليه عبد الرحيم الشيخ في اشتقاقه وتفسيره لـ"منهجية الأمل."[27] فالنقاش المستمر حول سلطة المعرفة، لا يتوقَّف عند مَن يُنتِج المعرفة ولمن تُوجَّه وكيفيَّاتها وشروحاتها وسياسات الاقتباس منها، وإنما يشمل أيضاً: ماذا نفعل بالمعرفة؟ فقد نعرف ولكننا نعجز عن تحويل هذه المعرفة إلى منهاج وطريقة. كما أن العمل الرؤيوي الذي يُبنى على توجُّه ومعرفة وقصدية واضحة، قد لا يجد آذاناً صاغية له اليوم، كما وقد لا يجد من يمدُّ يد العون له، ولكنه رهان الحاضر على التاريخ، وهو دعوة بنيوية للمراكمة، ودعوة لـ"إرادة الاستمرار،"[28] تحديداً في واقعنا الفلسطيني الذي غدا مصدر إلهام سياسي وأخلاقي ومعرفي للعالم بعد غزة، ذلك أنه "حين يدخل فعل الإرادة على لحظة الأمل، يصير الأمل منهجية تتوسَّط النظر والممارسة... وإن صحَّ أن الأمل منهجية، فإنه يوصف، ويعمل به، فيصير قادراً على إعطاء وعد نظري تحقِّقه الممارسة."[29] وما أحوجنا اليوم إلى هذه المنهجية في حقول الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في فلسطين التي صارت قبلة العالم في حقول دراسات الذاكرة والصدمة والسجن والإبادة والتضامن والتحرر من الاستعمار بدل تعزية النفس بأطروحات تفكيكه

الإحالات

[1] صادق جلال العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، ط 2 (دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، 2007).

[2] فيصل دراج، "راهن الهزيمة/ راهنية الكتاب النقدي،" في **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، المصدر السابق، 17-25، 17. وانظر كذلك: فيصل دراج، **ذاكرة المغلوبين: الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002).

[3] مهدي عامل، **في تمرحل التاريخ** (بيروت: دار الفارابي،2001).

[4] المصدر نفسه، 64.

[5] المصدر نفسه، 68.

[6] ياسين الحافظ، **الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة** (بيروت: دار الطليعة، 1978).

[7] محيي الدين صبحي، **الأمة المشلولة: تشريح الانحطاط العربي** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997).

[8] المصدر نفسه.

[9] المصدر نفسه، 21، 49.

[10] المصدر نفسه، 13.

[11] المصدر نفسه، 65.

[12] جورج طرابيشي، **من النهضة إلى الردَّة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة** (بيروت: دار الساقي، 2000).

[13] المصدر نفسه، 9.

[14] المصدر نفسه، 11-12. وانظر كذلك: أدونيس، **فاتحة لنهايات القرن: بيانات من أجل ثقافة عربية جديدة** (بيروت: دار العودة، 1980)، 10-155؛ أدونيس، **زمن الشعر** (بيروت: دار الساقي، 2005)، 183-249.

[15] المصدر نفسه.

[16] انظر: إلياس خوري، "سؤال النكبة: الصراع بين الحاضر والتأويل—إدوارد سعيد و(مسألة فلسطين)"، في إلياس خوري، **النكبة المستمرة** (بيروت: دار الآداب، 2024)، 69-88؛ عبد الرحيم الشيخ، "متلازمة درويش 2: الفكرة، الثورة، الدولة،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 125 (2021): 147-188؛ عبد الرحيم الشيخ. "الزمن الموقوت: نكبة فلسطين ومسارات التحرير،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 118 (2019): 16-26.

[17] عدنان الأمين، **إنتاج الفراغ: التقاليد البحثية العربية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2021).

[18] المصدر نفسه.

[19] ساري حنفي وريغاس أرفانتيس، **البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).

[20] المصدر نفسه، 33.

[21] المصدر نفسه، 308.

[22] المصدر نفسه، 307-308.

[23] محمود درويش، **في وصف حالتنا: مقالات مختارة 1975 – 1985** (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1987)، 128-136.

[24] Robert Trivers, *The Folly of the Fools: The Logic of Deceit and Self Deception in Human Life* (New York: Basic Books, 2011).

[25] بوبكر بوخريسة، "الأستاذ الأكاديمي وسوسيولوجيا الحقل الجامعي،" **مجلة الأنوار للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، العدد 1 (2021): 8-25.

[26] المصدر نفسه.

[27] عبد الرحيم الشيخ، "ألقوا الشباك ثانية: عن واقع اليأس وحق الأمل،" **مجلة الجنوب: المجلة الفلسطينية للدراسات التحررية**، العددان 2-3 (2026): 11-21.

[28] المصدر نفسه، 14.

[29] المصدر نفسه، 13.